



ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: <https://eduj.uowasit.edu.iq>



**Prof. Dr.: Ibrahim
Saeed Al-Baydani**

**Secretary General of
the International
Federation of
Historians**

Email:

Keywords:

Article info

Article history:

Received 29.Dec.2021

Accepted 17Feb.2022

Published 28.Feb.2022



Arbitration Treaty between the United States and the Netherlands Palmas Island Affair Miangas a model

A B S T R A C T

The Although the historical study of the issue of arbitration in international relations falls within the framework of the specialization and academic interest of the author in the field of diplomatic history and the history of international relations, it is another turning point and interest that reinforces his previous studies in this field, as he presents for the first time historical studies in another field One of the fields of study of the history of international relations, which is the field of historical legal studies, in addition to that the research gives evidence and examples from the experiences of international arbitration, and thus from documenting the link between history and law, the study of the development of laws and evidence of arbitration provides historical studies of important legal issues that contribute to spreading and increasing awareness of the law On the other hand, the researcher confirms the importance of the issue of arbitration in international relations and the area of interest that he occupied within the framework of these relations, in addition to that, the American historical document remained present in this research because of its importance in the research for the ideas, information and trends it presents.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol2.Iss47.3068>

معاهدة التحكيم بين الولايات المتحدة وهولندا قضية جزيرة بالماس

(ميانجاس) انموذجاً

الأستاذ الدكتور: ابراهيم سعيد البيضاني

الأمين العام للاتحاد الدولي للمؤرخين

المستخلص:

ان الدراسة التاريخية لمسألة التحكيم في العلاقات الدولية تدخل في اطار التخصص والاهتمام العلمي الاكاديمي للمؤلف في مجال التاريخ الدبلوماسي وتاريخ العلاقات الدولية، كما أنها تعد منعطفا واهتماما اخر يعزز دراساته السابقة في هذا الميدان، اذ انه يقدم لأول مرة دراسات تاريخية في مجال اخر من مجالات دراسة تاريخ العلاقات الدولية، وهو مجال الدراسات التاريخية القانونية، فضلا عن ان البحث يعطي شواهد وامثلة من تجارب التحكيم الدولي، وبالتالي من توثيق الصلة بين التاريخ والقانون فان دراسة تطور القوانين وشواهد التحكيم تقدم دراسات تاريخية لمسائل قانونية مهمة يسهم في نشر وزيادة الوعي بالقانون، ومن جانب اخر يؤكد الباحث اهمية مسألة التحكيم في العلاقات الدولية والمساحة من الاهتمام التي شغلها في اطار هذه العلاقات، زيادة على ذلك فان الوثيقة التاريخية الامريكية بقيت حاضرة في هذا البحث لأهميتها في البحث لما تقدمه من افكار ومعلومات واتجاهات.

المقدمة

على الرغم من ان الدراسة التاريخية لمسألة التحكيم في العلاقات الدولية تدخل في اطار التخصص والاهتمام العلمي الاكاديمي للمؤلف في مجال التاريخ الدبلوماسي وتاريخ العلاقات الدولية، الا انه يعد منعطفا واهتماما اخر يعزز دراساته السابقة في هذا الميدان، اذ انه يقدم لأول مرة دراسات تاريخية في مجال اخر من مجالات دراسة تاريخ العلاقات الدولية، وهو مجال الدراسات التاريخية القانونية، فضلا عن ان البحث يعطي شواهد وامثلة من تجارب التحكيم الدولي، وبالتالي من توثيق الصلة بين التاريخ والقانون فان دراسة تطور القوانين وشواهد التحكيم تقدم دراسات تاريخية لمسائل قانونية مهمة يسهم في نشر وزيادة الوعي بالقانون، ومن جانب اخر يؤكد الباحث اهمية مسألة التحكيم في العلاقات الدولية والمساحة من الاهتمام التي شغلها في اطار هذه العلاقات، زيادة على ذلك فان الوثيقة التاريخية الامريكية بقيت حاضرة في هذا البحث لأهميتها في البحث لما تقدمه من افكار ومعلومات واتجاهات.

في عام 1898 تنازلت إسبانيا عن الفلبين للولايات المتحدة في معاهدة باريس (1898) ووقعت بالماس ضمن حدود هذا التنازل للولايات المتحدة. وفي عام 1906 ادعت هولندا السيادة على الجزيرة ، و انتق الطرفان على الخضوع للتحكيم الملزم من قبل محكمة التحكيم الدائمة و في 23 يناير 1925 وقعت الحكومتان اتفاقية بهذا المعنى. تم تبادل التصديقات في واشنطن في 1 أبريل 1925. وتم تسجيل الاتفاقية في مجموعة معاهدات عصبة الأمم في 19 مايو 1925. كان المحكم في القضية ماكس هوبر ، وهو محام سويسري.1

وتسعى الحجة الرئيسية لحكومة هولندا إلى إظهار أن هولندا الممثلة لهذا الغرض في الفترة الأولى من استعمار شركة الهند الشرقية ، قد امتلكت ومارست حقوق السيادة على الجزيرة منذ عام 1677 ، أو ربما من تاريخ قبل حتى عام 1648 ، حتى تاريخ اثاره المشكلة واحالتها للتحكيم. ونشأت هذه السيادة من الاتفاقيات المبرمة مع الأمراء الأصليين لجزيرة سانجي (الجزيرة الرئيسية لجزر تالوتسي (سانجي)) ، مما أدى إلى سيادة هولندا على أراضي هؤلاء الأمراء ، بما في ذلك بالماس (أو ميانجاس) . وأن الحالة التي تم إنشاؤها على هذا النحو مصادق عليها من خلال المعاهدات الدولية.2

وبالماس (ميانجاس) هي جزيرة ذات قيمة اقتصادية أو موقع استراتيجي ضئيل. يبلغ طولها ميلين ، وعرضها ثلاثة أرباع ميل ، وكان عدد سكانها حوالي 750 نسمة في عام 1932 ، عندما تم الفصل في القضية. تقع بالماس بين مينداناو ، الجزء الجنوبي من الفلبين ، وجزر نانوزا ، في أقصى شمال إندونيسيا بخلاف بالماس. وادعت الولايات المتحدة أيضًا بأن بالماس كانت أرضًا أمريكية. 3

احتلت التسوية السلمية للنزاعات الدولية بالوسائل القضائية مكانة بارزة في عمل ماكس هوبر 4 طوال حياته المهنية كأكاديمي وممارس قانوني. لعدد من الأسباب الوجيهة ، لا تزال أفضل مساهمة لهوبر في هذا المجال هي حكمه عام 1928 في قضية جزيرة بالماس ، إذ أنها مشهورة كواحدة من الحالات الرائدة في مجال التحكيم الدولي. 5 لذلك احتلت التسوية السلمية للنزاعات الدولية بالوسائل القضائية مكانة بارزة في عمل Max Huber ماكس هوبر طوال حياته المهنية كأكاديمي وممارس قانوني. وتعد قضية جزيرة بالماس واحدة من هذه القضايا التي اهتم بها واصدر حكمه فيها كواحدة من الحالات الرائدة في مجال التحكيم الدولي. 6

القرب او البعد

ففي قضية جزيرة بالماس palmas عام 1928 دفعت الولايات المتحدة الأمريكية بأحقيتها في السيادة على الجزيرة نظراً لقربها الجغرافي من جزيرة مينداناو Mindanao الفلبينية . التي كانت خاضعة آنذاك للسيادة الأمريكية . بمسافة تُقدر بـ 48 ميلاً بحرياً فقط، بينما تبعد عن جزيرة نانوسا Nanusa التي كانت تابعة لهولندا، مسافة تصل إلى 51 ميلاً بحرياً. ما يعني . في رأي الولايات المتحدة. أنها تقع ضمن النطاق الجغرافي لأرخبيل الجزر الفلبينية، وبالتالي افتراض خضوعها للسيادة الأمريكية من خلال مستعمراتها في الفلبين. إلا أن القاضي ماكس هوبر Max Huber الذي تولى التحكيم منفرداً في هذا النزاع، رفض الدفع الأميركي لتأسيس السيادة على هذه الجزيرة بقوله: «على الرغم من أن الولايات المتحدة قد أشارت إلى عدة ظروف تدل على أن الجزيرة لها علاقات قوية مع سواحلها (في مستعمرة الفلبين) بسبب وضعها الجغرافي، فإن من غير الممكن أن نجد قاعدة في القانون الدولي تقرر أن الجزر الواقعة خارج المياه الإقليمية، تتعلق بالدولة لمجرد أن إقليمها يمثل أرضاً مترابطة. 7

إلا أن القاضي ماكس هوبر Max Huber الذي تولى التحكيم منفرداً في هذا النزاع، رفض الدفع الأميركي لتأسيس السيادة على هذه الجزيرة بقوله: «على الرغم من أن الولايات المتحدة قد أشارت إلى عدة ظروف تدل على أن الجزيرة لها علاقات قوية مع سواحلها (في مستعمرة الفلبين) بسبب وضعها الجغرافي، فإن من غير الممكن أن نجد قاعدة في القانون الدولي تقرر أن الجزر الواقعة خارج المياه الإقليمية، تتعلق بالدولة لمجرد أن إقليمها يمثل أرضاً مترابطة. 8

الخريطة

ومن القواعد والمعايير التي اعتمدها ماكس هوبر الخريطة، إذ يرى انها من العوامل الاساسية التي تكون محل اعتبار عند بحث القيمة القانونية للخريطة وانشائها كمستند قانوني هو في دقتها الفنية ومن خلال المعلومات والبيانات التي تتضمنها ومقياس الرسم الذي اعدت به، كما يعد مصدر الخريطة ووقت اصدارها والغرض الذي اصدرت من اجله من العوامل التي تؤثر على قيمتها القانونية. كما اكد المحكم ماكس هوبر في قضية جزيرة بالماس ، إذ ان الشرط الاول الذي يجب ان توافره في الخريطة لكي يمكن قبولها كدليل اثبات في المسائل الحدودية هو دقتها الجغرافية. ويرى من الضروري للمحكم النظر في الحجج المتعلقة بتقديم الأدلة في الإجراءات القانونية والمسألة المحددة للخرائط. اعتمد المحكم نهجاً ليبرالياً تجاه إنتاج الأدلة ، لكنه أشار إلى ضرورة توخي الحذر عند تقييم قيمة الخرائط. 9

هذه القضية اخذت مساحة واسعة واهمية في المراسلات الدبلوماسية الأمريكية، اذ عقدت في واشنطن معاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا ، الموقعة في واشنطن ، 23 يناير 1925، اكدت رغبة الطرفين في إنهاء الاختلافات التي نشأت والتي ما زالت قائمة فيما بينها فيما يتعلق بالسيادة على جزيرة بالماس (أو ميانجاس) الواقعة على بعد حوالي خمسين ميلاً جنوب شرق كيب سان أوغسطين ، وفقاً لمبادئ القانون الدولي. واكدت المعاهدة أن هذه الخلافات تنتمي إلى تلك الخلافات التي أبرمها الطرفان الساميان المتعاقدان بموجب المادة الأولى من اتفاقية التحكيم في 2 مايو 1908 وتم تجديدها باتفاقيات مؤرخة في 9 مايو 1914 و 8 مارس 1919 و 13 فبراير 1924 ، وتضمنت المادة الأولى من المعاهدة إحالة قرار الخلافات بشأن جزيرة بالماس إلى محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي. أن تتكون هيئة التحكيم من محكم واحد. ويجب أن يكون واجب المحكم الوحيد هو تحديد ما إذا كانت جزيرة بالماس (أو ميانجاس) بأكملها تشكل جزءاً من الأراضي التابعة للولايات المتحدة الأمريكية أو أراضي هولندا، وتعين الحكومتان المحكم من بين أعضاء محكمة التحكيم الدائمة. إذا لم يتمكنوا من الاتفاق على هذا التعيين ، فعليهم أن يتحدوا في طلب رئيس الاتحاد السويسري لتعيين المحكم ، ومنحت المادة الثانية للمحكم بناء على طلب احد الطرفين او كليهما سلطة بعد سماع الطرفين ولسبب وجيه لتمديد المدة المذكورة في المعاهدة، اذ حددت المادة الثانية مدد لتسليم المذكرات الى اطراف المعاهدة..10

وفي المادة الثالثة وردت عدد من الاشارات، اذ تؤكد المعاهدة من خلال هذه المادة على انه بعد تبادل المذكرات المضادة ، تعد القضية مغلقة ما لم يطبق المحكم على أي من الطرفين أو كليهما للحصول على مزيد من التوضيحات المكتوبة، وفي حالة تقديم المحكم لمثل هذا الطلب لأي من الطرفين ، فعلياً أن يفعل ذلك من خلال المكتب الدولي لمحكمة التحكيم الدائمة والذي يقوم بإرسال نسخة من طلبه إلى الطرف الآخر. يُسمح للطرف الموجه إليه الرد بعد ثلاثة أشهر من تاريخ استلام طلب المحكم ، ويجب إبلاغ هذا التاريخ على الفور إلى الطرف الآخر والمكتب الدولي. ويجب إرسال هذا الرد إلى الطرف الآخر وفي غضون ثلاثين يوماً بعد ذلك إلى المحكم بالطريقة المنصوص عليها أعلاه لتسليم المذكرات ، ويمكن للطرف الآخر ، إذا كان من المستحسن ، أن يكون لديه فترة أخرى مدتها ثلاثة أشهر لتقديم رد إلى ذلك ، والتي يجب أن يتم توصيلها بالطريقة نفسها. ويخطر المحكم الطرفين من خلال المكتب الدولي بالتاريخ الذي يتم فيه إغلاق القضية ، وفقاً للأحكام السابقة فيما يتعلق بتقديم المذكرات والأدلة من قبل أي من الطرفين. واعطت المادة الرابعة للأطراف الحرية في استخدام اللغة الإنجليزية أو اللغة الهولندية أو اللغة الأم للمحكم أثناء التحكيم، وإذا كان أي من الطرفين يستخدم اللغة الإنجليزية أو اللغة الهولندية ، فيجب تقديم ترجمة إلى اللغة الأصلية للمحكم إذا رغب في ذلك. ويكون للمحكم الحرية في استخدام لغته الأم أو اللغة الإنجليزية أو الهولندية في سياق التحكيم ويمكن أن يكون القرار والرأي المصاحب له بأي واحدة من تلك اللغات.

وبموجب المادة الخامسة فان المحكم يقرر أي مسائل إجرائية قد تطرأ أثناء سير التحكيم، وحددت المادة السادسة الاموال التي يجب ان توضع بيد المحكم كدفعة مقدمة للتكاليف، في حين ان المادة السابعة طلبت ان يحدد المحكم مبالغ تكاليف الاجراءات واتعاب المحكم. ويجب على المحكم تحديد مبلغ تكاليف الإجراءات في حكمه. يتحمل كل طرف نفقاته الخاصة ونصف التكاليف المذكورة للإجراءات وأتعاب المحكم. وفي المادة الثامنة ان يتعهد الطرفان بقبول الحكم الصادر من المحكم في حدود هذه الاتفاقية الخاصة ، على أنه نهائي وقاطع وبدون استئناف. 11

والمسألة الاخرى وراء حجج ودفاع الولايات المتحدة ومجادلتها بشأن احييتها بالجزيرة بأنها احتفظت بالجزيرة لأنها حصلت على حق الملكية الفعلي من خلال معاهدات مشروعة من اسبانيا "مكتشف" الجزيرة الأصلي التي حصلت على ملكية بالماس عندما اكتشفتها وكانت الجزيرة أرضاً خالية من الأرض. ثم تم التنازل عن ملكية إسبانيا للجزيرة ، لأنها كانت جزءاً من الفلبين.12

وان هذه السيادة المكتسبة بهذه الطريقة من وجهة نظرها اكدتها الوثائق والمؤلفون الاكثر مصداقية، فضلا عن معاهدة مونستر لعام 1648 التي تعد اسبانيا وهولندا طرفين متعاقدين فيها، وحسب وجهة النظر الامريكية بما ان هذه السيادة الاسبانية كانت قائمة وسليمة في الوقت الذي تنازلت فيه إسبانيا عن الفلبين بموجب معاهدة 10 ديسمبر 1898 الى الولايات المتحدة، وبالتالي فان الولايات المتحدة تؤكد ان بالماس تشكل جزءا جغرافيا من المجموعة الفلبينية، ووفقا لمبدأ التواصل تنتمي الى الدولة التي كان لها السيادة على الفلبين.13

في قراره اعطى المحكم الوحيد أهمية محدودة للاكتشاف كأساس للملكية وتوسع في التأثير القانوني للعرض السلمي والمستمر لسلطة الدولة على الإقليم. ويرى من الضروري للمحكم النظر في الحجج المتعلقة بتقديم الأدلة في الإجراءات القانونية والمسألة المحددة للخرائط. اعتمد المحكم نهجاً ليبرالياً تجاه إنتاج الأدلة ، لكنه أشار إلى ضرورة توخي الحذر عند تقييم قيمة الخرائط.

وخلص المحكم إلى أنه حتى لو كان من الممكن أن تتنازل إسبانيا للولايات المتحدة الأمريكية عن حقها غير المكتمل المستمد من الاكتشاف أو التواصل ، فإن السيادة غير المكتملة لهولندا لا يمكن تعديله بمعاهدة أبرمتها دول ثالثة ومثل هذه المعاهدة لا يمكن أن تكون قد أثرت في طابع عدم الشرعية على أي عمل قامت به هولندا بهدف استكمال سيادتها غير المكتملة ، على الأقل طالما لم ينشأ نزاع حول هذه المسألة. بحلول الوقت الذي نشأ فيه نزاع ، في عام 1906 ، وجد المحكم أن إنشاء السلطة الهولندية قد وصل بالفعل إلى مثل هذه الدرجة من التطور ، وأن أهمية الحفاظ على هذه الحالة يجب اعتبارها سائدة على المطالبة ، إما عند الاكتشاف في أوقات بعيدة جداً وغير مدعوم بالاحتلال أو مجرد موقع جغرافي.14 من القواعد التي حكمت رؤية المحكم الدولي ماكس هوبر لحل هذا النزاع مسألة القرب والبعد، فضلا عن حجة الاكتشاف التي تمسكت بها الولايات المتحدة، او النظر في احكام مشابهة سابقة.

إن ادعاء صاحب السيادة الذي يمارس السلطة أكبر من السيادة القائمة على الاكتشاف فقط.15

ورأى المحكم أن مجرد القرب ليس مطالبة كافية، واكتشاف الجزيرة. بالإضافة إلى ذلك ، لم يكن هناك دليل على ذلك. في قضية جزيرة بالماس عاد المحكم ماكس هوبر إلى معاهدة باريس (1898) التي عقدت بين الولايات المتحدة واسبانيا بعد هزيمة إسبانيا في الحرب مع الولايات المتحدة، ولاحظ المحكم أنه لا يوجد قانون دولي جديد يبطل النقل القانوني للأراضي عن طريق التنازل. فند المحكم حجة ان اسبانيا هي المكتشفة لجزيرة بالماس، واكد ان المكتشف يجب ان يمارس السلطة بالفعل، وبما إسبانيا لم تمارس سلطتها على الجزيرة بعد تقديم مطالبة أولية بعد اكتشافها ، وبالتالي كان الادعاء الأمريكي قائماً على أسس ضعيفة نسبياً.

وبالتالي فان امام المحكم تساؤلات، التساؤل الاول هل ان جزيرة بالماس (ميانجاس) بأكملها جزءاً من أراضي الولايات المتحدة أو هولندا. والتساؤل الثاني هو ما إذا كانت المنطقة تنتمي إلى المكتشف الأول ، حتى لو لم يمارسوا سلطة على المنطقة ، أو ما إذا كانت تنتمي إلى الدولة التي تمارس بالفعل السيادة عليها.16

قبل البدء في النظر في الوقائع التي تدعيها هولندا دعماً لحججها ، هناك نقطتان أوليتان ، طرح الطرفان بشأنهما وجهات نظر مختلفة تتطلب التوضيح. تتعلق هذه الأسئلة التي طرحتها الولايات المتحدة: أولاً قوة شركة الهند الشرقية للعمل بشكل صحيح بموجب القانون الدولي ، نيابة عن هولندا ، ولا سيما من خلال إبرام ما يسمى بالعقود السياسية مع الحكام الأصليين وثانياً هوية أو عدم هوية الجزيرة المتنازع عليها مع الجزيرة التي يبدو أن مزاعم هولندا بشأن إظهار السيادة تتعلق بها.

إن أفعال شركة الهند الشرقية في ضوء احتلال أو استعمار المناطق محل الخلاف في قضية جزيرة بالماس، في القانون الدولي يجب أن تُشبه بالكامل أفعال الدولة الهولندية نفسها. منذ نهاية القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر اذ كانت الشركات التي شكلها الأفراد وتعمل في الأنشطة الاقتصادية (الشركات المستأجرة) مستثمرة من قبل الدولة التي

كانت تخضع لسلطات عامة للاستحواذ على المستعمرات وإدارتها. شركة الهند الشرقية الهولندية هي واحدة من أشهر الشركات. توضح المادة الخامسة من معاهدة مونستر وأيضاً معاهدة أوترخت بوضوح أنه يحق لشركات الهند الشرقية والغربية خلق أوضاع يعترف بها القانون الدولي. 17

إن نظام العقود هذا بين القوى الاستعمارية والأمراء والرؤساء الأصليين تمت الموافقة عليه صراحة بموجب المادة الخامسة من معاهدة مونستر من بين "الحكام ، الأمم والشعوب" ، الذين قد تكون الدولة أو الشركات الهولندية قد أبرمت معهم معاهدات تحالف وصدقة في جزر الهند الشرقية والغربية ، هم بالضرورة الأمراء والرؤساء الأصليين. لذلك لا يمكن للمحكم أن يستبعد العقود التي احتجت بها هولندا من أن تؤخذ في الاعتبار في هذه القضية. وعلى الرغم من انشغال كل من الولايات المتحدة وهولندا بقضية جزيرة بالماس، إلا انهما لم يغفلا أهمية توقيع معاهدة شاملة للتحكيم مثلما كانت مهمة بذلك مع بقية دول أوروبا، فإن هولندا هي الأخرى كانت مهمة بهذا الأمر وجرت حوارات ومناقشات بشأن الصيغة المناسبة لمعاهدة تحكيم جديدة بعد انقضاء امد المعاهدات السابقة.

ونقلت مفوضية هولندا إلى الحكومة في لاهاي بلاغ وزير الخارجية الأمريكية بتاريخ 29 مارس 1928 ، بخصوص معاهدة تحكيم جديدة، رغبتها في حذف الكلمات في المادة الأولى "التي لم يتم تعديلها كنتيجة للإشارة إلى اللجنة الدولية الدائمة ، والتي تم تشكيلها بموجب المعاهدة الموقعة في واشنطن في 18 ديسمبر 1913." واوضحت ان دواعي هذا الاقتراح بالقول إن ما يسمى بـ "معاهدة بريان" ، القائمة بين الولايات المتحدة وهولندا في المادة الأولى ، تقوم على مبدأ أنه ستُعرض "لجنة بريان" الاختلافات التي لم تُعرض على التحكيم . تتفق حكومة هولندا مع هذه الفكرة. يعتبر التحكيم والتحكيم من قبل "لجنة بريان" في تلك المعاهدة كإجراءات قائمة بجانب الأخرى ويتم تحديد كل منها لفئات منفصلة من القضايا. في معاهدة التحكيم المعمول بها الآن ، يتم وصف الحالات التي يتم تقديمها إلى التحكيم بشكل مختلف نوعاً ما عن تلك الواردة في المعاهدة المقترحة والاستثناءات بشكل خاص صيغت بشكل مختلف. ولكن بشكل عام في كلتا المعاهدتين الخلافات القانونية تخضع للتحكيم. يتم تقديم الاختلافات القانونية المستثناة ، والاختلافات غير القانونية والاختلافات التي لا يحكم عليها التحكيم في الواقع إلى "لجنة بريان". 18

هناك تشابه بين التحكيم والتوفيق في كونهما شكل من أشكال حل النزاعات وتسوية الخلافات، لكنهما يختلفان في ان عملية التوفيق تجري من قبل شخص محايد يعرف بالموفق، الذي يجتمع مع الاطراف المعنية ويعمل معهما للتوصل الى تسوية او قرار، في حين ان التحكيم يشبه الى حد كبير محكمة مصغرة، لذلك يحتاج المحكم سماع دفاعات الاطراف ذات الشأن ومعرفة وجهة نظرهم، وفي الوقت الذي يعد فيه قرار المحكم ملزماً، فان القرار في التوفيق هو غير ملزم.

أن الاختلافات في نظر هذه المعاهدة يجب تقديمها على أي حال أولاً إلى "لجنة بريان." سيكون هذا بالنسبة لهولندا تغييراً كبيراً في سياستها. وعلى الرغم من أن هناك العديد من الدول التي تنص في معاهداتها على أنه يجب اتباع إجراءات التوفيق قبل أي تسوية أخرى للخلافات ، لكن الحكومة الملكية لم يعد ذلك صواباً. وطبقت السلطات الهولندية في جميع معاهداتها هذا النظام ، وبناءً على طلب أحد الأطراف ، يتم الحكم على الاختلافات القانونية في الحال من خلال التحكيم أو الاختصاص القضائي في محكمة العدل الدولية الدائمة ، وأنه فقط بالاتفاق المتبادل يمكن أن تكون أولاً. قدمت إلى لجنة التوفيق. وأن معاهدات التحكيم هذه سابقة على الاختلاف وليست سابقة على "معاهدة بريان". الاختلافات التي تنشأ بعد إبرام معاهدة التحكيم الجديدة والتي تقع في نطاقها ، وبالتالي مستبعدة بالمثل من تطبيق إجراءات "لجنة بريان". ومطلوب أيضاً فيما يتعلق بمعاهدة التحكيم الحالية ، نظراً لأن يتم تمديدها كل خمس سنوات ، والتي يتم بموجبها في الواقع إطالة أمد كل مرة إبرام معاهدة تحكيم جديدة. وان الذي دفع إلى اشتراط المادة الأولى من "معاهدة بريان" الحقيقة الطبيعية ، وهي أنه لا يقتصر فقط على معاهدات التحكيم التي تم إبرامها في لحظة التوقيع أو التصديق على "معاهدة بريان" ، بل الغالب على الإجراء في "لجنة بريان". كانت هذه هي النية الواضحة أيضاً عندما تم توقيع معاهدة التحكيم لعام 1908.

إن اتفاقية 1907 للتسوية السلمية للخلافات الدولية (التي صادقت عليها الولايات المتحدة) انطلقت من مبدأ آخر. إذ تنص المادة 84 من تلك الاتفاقية على ما يلي: قرار التحكيم ملزم فقط لأطراف النزاع، وعندما يتعلق الأمر بتفسير اتفاقية شاركت فيها دول أخرى غير الأطراف المتنازعة، تقوم الأخيرة بإخطار جميع الدول الموقعة في الوقت المناسب، ولكل من هذه الدول الحق في التدخل أثناء المحاكمة. إذا استعاد واحد أو أكثر منهم من هذا الخيار، فإن التفسير الوارد في القرار ملزم لهم أيضاً".

في مسالة انضمام طرف ثالث الى اجراءات التحكيم اشارت المذكرة الهولندية الى ان ذلك ورد في معاهدة التحكيم الهولندية الالمانية والمعاهدة الهولندية الفرنسية وبالمثل نصت عليه المعاهدة الهولندية الفرنسية المبرمة مؤخراً.

فيما يتعلق بمسألة ما إذا كان من الأفضل ترك المعاهدة الجديدة تحل محل اتفاقية التحكيم المؤرخة 2 مايو 1908، كما هو مقترح في مسودة المعاهدة، أو جعل 25 مارس 1929 تاريخ نفاذ المعاهدة الجديدة، وتتطلب موافقة مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة وموافقة الهيئة التشريعية في هولندا وقتاً طويلاً. يود وزير الخارجية الهولندي، فيما يتعلق بالمادة 2 من المادة 3، تقديم الاقتراح التالي. إن البند الذي يتم بموجبه إنهاء المعاهدة بإشعار خطي مدته عام واحد، يتميز بالبساطة الكبيرة ولكنه يمثل صعوبة واحدة. من شأن هذا النظام أن يمنح أحد الأطراف، في الوقت الذي قد ينشأ فيه اختلاف، فرصة للتديد بالمعاهدة ومنع الخلاف من تقديمه إلى التحكيم. 20.

فالتحكيم والمعاهدات التي تنظمه، تولى الاهتمام بمسائل متعددة مثل تفسير المعاهدة والمسائل المتعلقة بالقانون الدولي والمسائل التي يثبت انها تشكل خرقاً لالتزام دولي وتحاول ان تجد حلولاً للمسائل التي يحدث فيها خرق أي التزام دولي.

واعرب وزير الشؤون الخارجية الهولندي عن امتنانه إذا أمكن استخدام مصطلحات هذه المادة الأولى بالمثل في المادة الأولى من معاهدة التحكيم الأمريكية الهولندية. وإذا كانت حكومة الولايات المتحدة تفضل بالطريقة نفسها كما في مسودة المعاهدة الأمريكية الهولندية، التي قدمتها وزارة الخارجية مثل استخدام الكلمات "ذات الطابع الدولي وما إلى ذلك" وعبارة "مبادئ القانون" عبارة "يجب تقديم وما إلى ذلك" يمكن الاحتفاظ بالمسودة المذكورة أعلاه كاستمرار للجملته ونهايتها.

ووفقاً للمادة الثانية من معاهدة البلدان الأمريكية هناك استثناء للخلافات التي تقع ضمن الولاية القضائية المحلية لأي من أطراف النزاع، وإذا كانت القضية تقع "ضمن الولاية القضائية المحلية لأي من الأطراف" ولكنها تخضع في نفس الوقت للقانون الدولي، فلا يوجد سبب لسحبها من التحكيم. يعد القرار الإضافي بشكل أكثر وضوحاً، أنه من أجل منع قضية ما من التحكيم، لا يكفي أن يكون الاختلاف، وفقاً للتشريع الداخلي للدولة، ينتمي إلى اختصاصها القضائي، ولكن هذا مطلوب ألا يكون هذا الاختلاف خاضعاً للقانون الدولي. يمكن الحصول على نفس التحديد الدقيق إلى حد ما عن طريق إدخال كلمة "شامل" قبل "الولاية القضائية المحلية" ولكن نص معاهدة البلدان الأمريكية أكثر وضوحاً. واقترحت وزارة الخارجية الهولندية الغاء عبارة تقول "التي تنتهي بالتقادم في 25 مارس 1929". 21

وبالعموم خلص المحكم ماكس هوبر الى قرار حكمه لصالح موقف هولندا وصرح بأن هولندا تمتلك حق الملكية الفعلية لبالماس: وفقاً للمادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بتاريخ 23 يناير 1925 و ان جزيرة بالماس (أو ميانجاس) تشكل بأكملها جزءاً من الأراضي الهولندية. 22

هذا هو الاستنتاج الذي تم التوصل إليه على أساس القوة النسبية للعاوين التي احتج بها كل طرف، والمبنية حصرياً على جزء محدود من الأدلة المتعلقة بالفترة التي سبقت مباشرة نشوء النزاع. يجب أن يفرض هذا الاستنتاج نفسه بقوة أكبر إذا أخذ المحكم في الاعتبار ان جميع الأدلة التي تميل إلى أنه كانت هناك أعمال عرض سلمي لسيادة هولندا دون اعتراض في الفترة من عام 1700 إلى عام 1906، والتي يمكن اعتبارها دليلاً كافياً على وجود السيادة الهولندية. لهذه الأسباب،

قرر المحكم ، وفقاً للمادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بتاريخ 23 يناير 1925 ، ان جزيرة بالما (أو ميانجاس) تشكل في مجملها جزءاً من أراضي هولندا. 23

ولتأكيد أحقية هولندا بالجزيرة بعث وزير خارجيتها رسالة الى نظيرة وزير الخارجية الامريكي اكد فيها أن دستور كومونولث الفلبين ، المادة 1 ، القسم 1 ، يصف أراضي ذلك الكومنولث على ان الفلبين "تتألف من جميع الأراضي التي تم التنازل عنها للولايات المتحدة بموجب معاهدة باريس المبرمة بين الولايات المتحدة وإسبانيا في اليوم العاشر من كانون الأول (ديسمبر) 1898، والتي تم تحديد حدودها في المادة الثالثة من المعاهدة المذكورة ، جنباً إلى جنب مع جميع الجزر المنصوص عليها في المعاهدة المبرمة في واشنطن بين الولايات المتحدة وإسبانيا في اليوم السابع من نوفمبر 1900 ، وفي المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى في اليوم الثاني من يناير 1930 وجميع الأراضي التي فوقها الحاضر حكومة جزر الفلبين تمارس الولاية القضائية " .

ويلمح القسم المذكور إلى المادة الثالثة من معاهدة باريس ، الموقعة من قبل الولايات المتحدة وإسبانيا في 10 ديسمبر 1898 ، والتي تحدد حدود الأراضي الفلبينية. واكد لنظيره وزير الخارجية الامريكية أن جزيرة ميانجاس (بالماس) ، التي تم تضمينها جغرافياً ضمن هذه الحدود ، تنتمي إلى هولندا بموجب قرار التحكيم الصادر في 4 أبريل 1928 ، الذي أصدره المحكم الدكتور ماكس هوبر ، على أساس أن الجزيرة المعنية كانت في حيازة مستمرة . ونتيجة لهذا القرار ، فان جزيرة ميانجاس لا تقع ضمن حدود المادة الثالثة من المعاهدة المذكورة. كما أن دستور الفلبين يشير إلى تلك المادة دون الإشارة إلى تلك الحقيقة أو بأي طريقة أخرى تستبعد صراحة جزيرة ميانجاس من أحكامها. واختتم وزير الخارجية الهولندية في رسالته الى نظيره الامريكي بالقول ان حكومته ستكون ممتنة لوزارة الخارجية الامريكية لإصدار بيان يؤسس التفاهم على أن جزيرة ميانجاس (بالماس) ليست ضمن الحدود المنصوص عليها في المادة الثالثة من الدستور الفلبيني. 24

نخلص الى القول ان التحكيم في العلاقات الدولية مسألة مهمة في اطار العلاقات الدولية واخذت مساحة من الاهتمام في حل كثير من المسائل الخلافية، وبالتالي فان اهمية هذه المسألة جعلت الدول كافة تولي اهمية لعقد معاهدات دولية تحدد اليات التحكيم وتتابع تطورات هذه المسألة باهتمام، فضلا عن ان العلاقات الدولية شهدت خضوع كثير من المسائل الخلافية للتحكيم. ونلاحظ ان المحكم المستقل المهني الذي يمتلك ادوات وثقافة وقوانين اتخاذ القرار تجعل منه شخصية قانونية تاريخية يترك اثرا مهما في مجال فض النزاعات وحل المشكلات، وتزداد اهمية هذا الامر بسبب ان قرار المحكم يكون ملزما بموجب معاهدات واتفاقيات تحدد اليات التحكيم. 25

الهوامش

¹ Island of Palmas Case to the United States in the Treaty of Paris (1898) after Spain's defeat in the Spanish-American; SCRIBD, Island of Palmas Case, Uploaded by July Senining Ursonal.

² Permanent Court of Arbitration. The Island of Palmas case (Or miangas), United Of America and the Netherlands, Arbitrator M. Huber, The Hague, 4 April 1928.

³ Island of Palmas Case to the United States in the Treaty of Paris (1898) after Spain's defeat in the Spanish-American.

4. ماكس هوبر Max Huber : لا تزال أفضل مساهمة لهوبر في مجال التحكيم وهي حكمه عام 1928 في قضية جزيرة بالماس ، مشهورة كواحدة من الحالات الرائدة في مجال التحكيم الدولي. على الرغم من أنها أقل شهرة إلى حد ما ، إلا أن الحالة الثانية التي عمل فيها هوبر كمحكم وحيد (المطالبات البريطانية في المنطقة الإسبانية بالمغرب 1923-1925) ، كانت بمثابة إحدى السوابق الرئيسية في عمل لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدولة. بالذهاب إلى ما هو أبعد من القضايا التقنية (والهامشية) المعرضة للخطر . لم يكتف هوبر بالتفاوض والتوقيع على معاهدة التحكيم والتوفيق السويسرية الألمانية لعام 1921 ، بل طُلب منه أيضًا الجلوس على منصة قضية اختطاف جاكوب سالومون (1935) التي أنشئت بموجب شروط تلك المعاهدة بالذات. على الرغم من عدم إصدار قرار تحكيم رسمي ، إلا أن هذه القضية تعد مثالاً رئيسياً على الضغط الذي يمكن أن يطبقه مجرد وجود إجراء تحكيم حتى على الأنظمة الديكتاتورية.

(OXFORD ACADEMIC, Eurpean Journal of International Law, Daniel-Erasmus Khan, Max Huber as Arbitrator: The Palmas (Miangas) Case and Other Arbitrations, European Journal of International Law, Volume 18, Issue 1, February 2007, Pages 145–170.)

⁵ OXFORD ACADEMIC, Eurpean Journal of International Law, Daniel-Erasmus Khan, Max Huber as Arbitrator: The Palmas (Miangas) Case and Other Arbitrations, European Journal of International Law, Volume 18, Issue 1, February 2007, Pages 145–170.

⁶ OXFORD ACADEMIC, Eurpean Journal of International Law, Daniel-Erasmus Khan, Max Huber as Arbitrator: The Palmas (Miangas) Case and Other Arbitrations, European Journal of International Law, Volume 18, Issue 1, February 2007, Pages 145–170.

7 رفيف الجرجاوي، أسانيد طرفي النزاع في ميزان القانون الدولي، الامارات اليوم 16 يونيو 2008 .
8 رفيف الجرجاوي، أسانيد طرفي النزاع في ميزان القانون الدولي، الامارات اليوم 16 يونيو 2008 .

⁹ The Permanent Court of Arbitration.

¹⁰ F.R.U.S, 1925, VOLUME II, Treaty Between the United States of America and the Netherlands, Signed at Washington, January 23, 1925.

¹¹ F.R.U.S, 1925, VOLUME II, Treaty Between the United States of America and the Netherlands, Signed at Washington, January 23, 1925.

¹² رفيف الجرجاوي، أسانيد طرفي النزاع في ميزان القانون الدولي، الامارات اليوم 16 يونيو 2008 .

¹³ Permanent Court of Arbitration. The Island of Palmas case (Or miangas), United Of America and the Netherlands, Arbitrator M. Huber, The Hague, 4 April 1928.

¹⁴ The Permanent Court of Arbitration.

¹⁵ Island of Palmas Case to the United States in the Treaty of Paris (1898) after Spain's defeat in the Spanish-American W

¹⁶ Island of Palmas Case to the United States in the Treaty of Paris (1898) after Spain's defeat in the Spanish-American.

¹⁷ Permanent Court of Arbitration. The Island of Palmas case (Or miangas), United Of America and the Netherlands, Arbitrator M. Huber, The Hague, 4 April 1928.

¹⁸ F.R.U.S., 1928, VOLUME III, The Netherlands Minister (Van Royen) to the Secretary of State, Washington , June 27, 1928 .(711.5612a/6).

¹⁹ F.R.U.S., 1928, VOLUME III, The Netherlands Minister (Van Royen) to the Secretary of State, Washington , June 27, 1928 .(711.5612a/6).

²⁰ F.R.U.S., 1928, VOLUME III, The Netherlands Minister (Van Royen) to the Secretary of State, Washington , June 27, 1928 .(711.5612a/6).

²¹ The Netherlands Minister (Van Royen) to the Secretary of State 2, Washington , May 9, 1929. (711.5612a/27).

²² Island of Palmas Case to the United States in the Treaty of Paris (1898) after Spain's defeat in the Spanish-American.

²³ Permanent Court of Arbitration. The Island of Palmas case (Or miangas), United Of America and the Netherlands, Arbitrator M. Huber, The Hague, 4 April 1928.

²⁴ F.R.US, 1935, THE BRITISH COMMONWEALTH; EUROPE, VOLUME II, 711.5614/300, The Netherland Minister (Van Haersma de With) to the Secretary of State, Washington , 10 July, 1935.